

دعم الإنتاج الوطني من خلال تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري
Supporting national production by lowering the exchange rate of the Algerian
dinar

آيت عيسى عيسى¹، حاج علي نورة²

¹جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، البريد الإلكتروني: aitaissaaisa@gmail.com

²جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر (الجزائر)، البريد الإلكتروني: karimagrh06@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/26 تاريخ القبول: 2021/05/20 تاريخ النشر: 2021/07/20

الملخص:

تسعى العديد من الدول إلى إعطاء الأولوية لمنتجاتها المحلية عند تصريفها سواء على مستوى السوق الداخلية أو حتى عند التصدير لمن خلال العديد من الآليات ومن بينها تبرز آلية التحكم في أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأساسية في الأسواق العالمية من خلال الحفاظ على سعر صرف منخفض للعملة الوطنية كحل حقيقي لكبح المنافسة وإعطاء أفضلية للإنتاج الوطني في السوق الوطنية وحتى عند التصدير. تسعى الدراسة لمعرفة تأثير سياسات الصرف في حماية المنتج الوطني من خلال دراسة الحالة الجزائرية بعد إعطاء تعريف موجزة عن سعر الصرف ثم التطرق ولو بشكل موجز للعلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الإنتاج الوطني، التنافسية، الصادرات خارج المحروقات.

Abstract:

Most countries try to manage crises with several ways such as A Sovereign Wealth Fund which is an investment fund managed by a government agency on behalf of a nation or sovereign states. This study relied on descriptive analytical approach to clarify the relationship between SWF and economic development. In Algeria the government created a fund named "Revenue Regulation Fund" so we will search in the concept of Revenue Regulation Fund its beginning, and its impact on local economic development

Keywords: Exchange rate, national production, competitiveness, non-hydrocarbon exports.

المقدمة

أصبحت الأزمات المالية المرتبطة بسعر الصرف منذ أكثر من 200 سنة جزء لا يتجزأ من العلاقات المالية الدولية وبغض النظر عن الترتيبات النقدية المتعارف عليها تبقى مسألة إيجاد قاعدة تحديد سعر صرف أمثل من طرف القائمين على السياسة النقدية على مستوى الداخلي للدول أو على المستوى العالمي مسألة صعبة التحقيق في ظل تعدد المتغيرات السياسية والاقتصادية المرتبطة بهذا الأخير (رضا عبد السلام، 2007، ص117) ومع اشتداد المنافسة على الأسواق في ظل اقتصاد السوق مع التخفيض المستمر للقيود المفروضة على الواردات من الخارج تبرز مشكلة حماية الإنتاج الوطني والتي أضحت من أولويات جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

يُنظر العديد من السياسيين والاقتصاديين على أن سعر الصرف يمثل الحل الأبرز لمشكلة المنافسة التي يعاني منها الإنتاج الوطني، فمن خلال التخفيض المدروس للدينار يمكن أن يستفيد المنتج الوطني من دفعة إلى أمام نتيجة تراجع أسعاره أمام ارتفاع أسعار المنتجات المنافسة على مستوى السوق المحلية مستفيدا من ارتفاع أسعار الواردات من السلع أو حتى عند التصدير مستعينا بالتكلفة المنخفضة نتيجة انخفاض سعر العملة الوطنية، ومن هذا المنطلق ولأجل التحقق من مدى فعالية هذه السياسة على مستوى الاقتصاد الوطني وبناءا على إحصائيات الهيئات الحكومية المعنية المعنية والمتعلقة بأسعار سعر الصرف، و تطور الصادرات حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

← إلى أي مدى يمكن لآلية سعر الصرف أن تساهم في دعم تنافسية الإنتاج الوطني خارج المحروقات ؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور رئيسية وهي على الترتيب:

1- عموميات حول سعر الصرف

2- علاقة سعر الصرف بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

3- تطور سياسة الصرف بالجزائر

4- أثر سياسة سعر الصرف الوطنية على تنافسية المنتج الوطني.

وللإجابة على هذه الإشكالية نقتراح الفرضيات التالية

الفرضيات :

الفرضية الأولى : الجزائر قامت بتخفيضات للعملة ولكن ذلك لم يكن خيارا بل اجبرتها الهيئات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي).

الفرضية الثانية : تخفيض العملة يمثل استراتيجية ضرورية تستخدمها الدول لتنويع وتشجيع صادراتها وجذب الاستثمار الأجنبي

أهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة ذات أهمية كبيرة وهذا لأنها تتناول احد أهم المشاكل التي تعاني منه الجزائر، باعتبارها من البلدان التي يعتمد اقتصادها على مورد ريعي فقط المتمثل في المحروقات، وكثيرا ما يتعرض هذا السوق إلى أزمات وصدمات يتدهور معها سعر النفط، مما يؤثر على موارد اقتصاد الدولة من العملة الصعبة .

وتلجا العديد من الدول التي تتصف بهذا النوع من الاقتصاد الى عملية تخفيض العملة، فالدراسة من خلالها التمييز بين تدهور العملة التلقائي و التي تكون كنتيجة للسياسة الاقتصادية، وتخفيض العملة الذي يكون كخيار لاستراتيجية تتبناه الدولة.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة آلية تخفيض العملة ومعرفة الدوافع من اجرائها ،ولذا فالدراسة تمكننا من التطرق إلى الفترات إلي قامت فيه الجزائر بتخفيض عملتها مقابل العملات الرئيسية ومن خلال التعرف على النتائج أو ما سمح ذلك بتجنب من مخاطر، ومن خلال وتحليل هذه السياسة التي تبنتها العديد من الدول سيسمح بالوصول الى معرفة هل النتائج واحدة أم يختلف الأمر حسب اقتصاديات هذه الدول ومؤهلاتها في الاستفادة من ايجابياتها في تحطي مشاكلها الاقتصادية والهدف الأساسي من الدراسة هو الوقوف على مدى نجاعة سياسة تخفيض العملة في الجزائر.

المنهج المستخدم :

طبيعة الموضوع والأدوات المستخدمة في الدراسة تجعلنا نستخدم المنهج التحليلي الوصفي يسمح بعرض الحالة ومحاولة تحليل ارقام الجداول من خلال تحليل بياناتها من اجل تشخيص التطورات التي رافقت عمليات التخفيض للعملة.

1- عموميات حول سعر الصرف

نظرا للاختلاف الكبير في الوحدات المالية الخاصة بكل دولة، حيث إن كل دولة تصدر عملاتها الخاصة بها كان لابد من إيجاد قاعدة تسهل عملية التبادل المالي والتجاري في ظل اختلاف العملات تلك الدول وعليه يمكن تعريف سعر الصرف كما يلي:

1.1. تعريف سعر الصرف Exchange rate:

يعرف سعر الصرف على أنه ثمن الوحدة النقدية الواحدة للدولة ما مقوما بوحدات من العملة الوطنية والعكس في حالة حساب سعر الصرف لعملة أجنبية مقوما بالعملة الوطنية.

يمكن تصنيف سعر الصرف إلى نوعين أساسيين سع الصرف الاسمي والحقيقي أم سعر الصرف الاسمي Nominal Exchange rate فيشير إلى سعر العملة الجاري في فترة زمنية معينة دون الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين قدرة الشرائية (Purchasing Power Parity) (بلفاسالمالعباس – 2003، ص 83) للعملات فإن أخذنا حالة الدينار الجزائري (DZD) و العملة الأوروبية المشتركة (€) وفي فترة زمنية معينة ولتكن (t) فإن سعر الصرف الاسمي يأخذ العبارة الرياضية التالية $E(DZD)=€$ حيث E يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الوحدة الأوروبية المشتركة، أما سعر الصرف الحقيقي Real exchange rate فيشير إلى التعديل في سعر الصرف الاسمي من خلال إدراج ما يعرف بمعامل الأسعار حيث يتم تحييد التضخم لمعرفة كمية السلع التي يمكن اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية، بالحفاظ على المثال السابق مع افتراض أن مستوى الأسعار في الجزائر P ومستوى الأسعار في الاتحاد الأوربي هو P^o فإن سعر الصرف الحقيقي l يمكن تمثيله بالصيغة الرياضية التالية:

$$\epsilon = \frac{E}{P} P^{\circ}$$

تعريف ثاني لسعر الصرف: "سعر الصرف هو سعر عملة مقابل عملة اخرى ، وبالتالي فان لسعر الصرف عنصريين هما العملة المحلية والعملة الاجنبية ، وتقيد اسعار سعر الصرف بقيم مقابل الدولار الامريكي ومع ذلك يمكن ايضا ان تقنيس اسعار الصرف مقابل عملة اخرى. في الامم المتحدة تعرف بعملة متقاطعة او بمعدل متقاطع ، معظم الاسعار تستخدم الدولار الامريكي كعملة اساسية." (<https://mafahaem.info>2018)

"يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على انه سعر عملة اجنبية بدلالة وحدات عملة محلية. و يمكن ان يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الاجنبية والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي اي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين " (بلقاسم العباس2003 ص 04)

يخضع سعر الصرف الى تغيرات بالارتفاع والانخفاض ففي حالة ارتفاع سعر الصرف ونقص ان العملة المحلية في تحسن اي بإمكان شراء عملة اجنبية بسعر صرف اقل مما كان عليه وهذا قد يسمح للمستثمرين المحليين ان يفتتوا المعدات والتجهيزات المستوردة بسعر اقل ومناسب ويحفز على الاستثمار اكثر كما قد يسمح من جهة اخرى الى تشجيع السياحة الخارجية مادام ان سعر الصرف يسمح بالحصول على العملة الصعبة باقل سعر وتصبح ايضا تكاليف السياحة بالخارج ملائمة لان العملة الوطنية او المحلية في مركز قوي وهكذا ان تحسين العملة ايضا قد يساهم في اتجاهين معاكسين فقد يؤدي الى نزيها نحو الخارج، كما قد يساهم في تشجيع اقتناء الاصول ومختلف التجهيزات مما يسمح بتوسيع النشاطات الاستثمارية وانتعاش الاقتصاد ولكن رغم ذلك فانه يمثل نزيه للعملة الاجنبية نحو الخارج مما يستدعي اتخاذ سياسة رشيدة لا نفاقها فيما يحقق دفع للتنمية الاقتصادية.

ومن جهة أخرى قد ينخفض سعر الصرف ونقص ان للحصول على وحدة نقدية اجنبية ولتكن الدولار فيستدعي دفع وحدات نقدية اكثر من العملة الوطنية اي حدوث انخفاض في قيمة العملة وهذا ايضا يمكن ان يؤثر باتجاهين متعاكسين فالجانب السلبي هو ان كل الواردات تصل بأسعار جد مرتفعة وعدم القدرة على اقتنائها من طرف المستهلك المحلي و خاصة تلك المنتجات الضرورية كالأدوية مثلا ومن جهة اخرى قد تعتمد الدول عملية التخفيض وهذا من اجل تشجيع المنتجات المحلية وكبح عمليات الاستيراد

ومن جهة أخرى ايضا بإمكان تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب انخفاض سعر الموارد المادية والبشرية في البلد الذي يشهد انخفاض في العملة.

2.1. سعر الصرف الفعلي Effective Exchange Rate

عكس سعر الصرف الذي يعتمد في حسابه على عملة دولة اجنبية واحدة مقابل العملة الوطنية فإن سعر الصرف الفعلي هو سعر صرف العملة الوطنية مقابل سلة (مجموعة) من العملات)، يتم انتقاء مجموعة عملات تلك الدول انطلاقا من الحجم أو ثقل المبادلات التجارية (صادرات و واردات)، حيث ترجح كعملة على أساس وزنها

وأهميتها في التجارة الخارجية، بالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية (Richard K.Lyons, 2005, p14) وبدوره ينقسم سعر الصرف الفعلي بدوره إلى سعر صرف فعلي اسمي Nominal Effective Exchange Rate (NEER) وسعر صرف فعلي حقيقي Real Effective Exchange Rate (REER)

3.1. محددات سعر الصرف الأجنبي

ي طرح Edward من خلال نموذجه 1986 مجموعة من محددات سعر الصرف الأجنبي في ظل قوى العرض والطلب وهي درجة الانفتاح الاقتصادي المحلي على الاقتصاد الدولي من خلال التبادل التجاري مع الخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال مع درجة الإنفاق الحكومي إلى شروط التجارة الخارجية والتقدم التكنولوجي والنظام الائتماني.

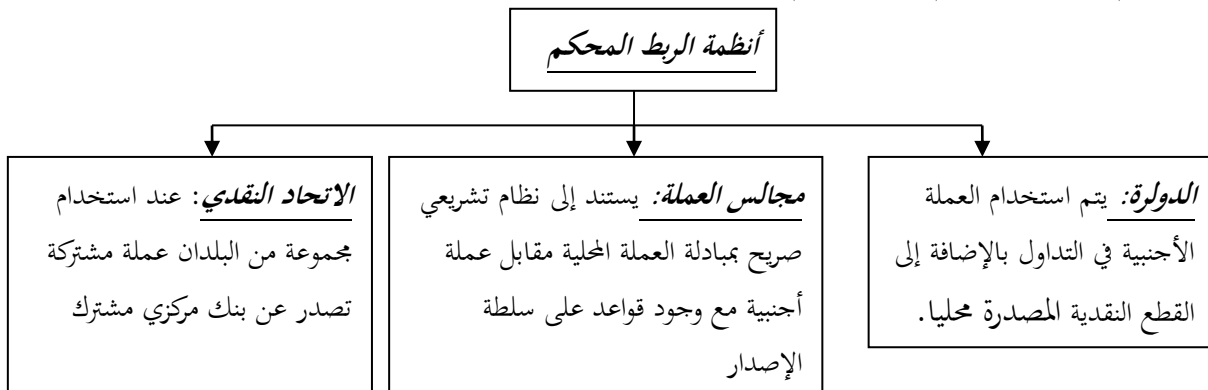
4.1. أنظمة الصرف

شهد نظام الصرف العالمي العديد من التطورات انطلاقاً من قاعدة الذهب وصولاً إلى نظام الصرف المعموم ابرز مرحلة عرفها نظام الصرف كان نظام بريتون وودز والذي يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت: أوقية = 35 \$ وكانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت (عبد المجيد قدي، 2004، ص115) مع الدولار، مع تزايد القوة الاقتصادية والسياسية لأوروبا الغربية واليابان على المسرح الدولي من جهة، ودور البلدان الاشتراكية والنامية من جهة ثانية، فقد برزت معطيات جديدة تتعارض مع ثبات أسعار صرف العملات الذي يقوم عليه نظام بريتون وودز ما دفع بالرئيس الأمريكي نيكسون لإلغاء قاعدة تحويل الدولار إلى ذهب في أوت 1971م. غير أن النظام تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية.

1.4.1 أنظمة التثبيت: وتنقسم بدورها إلى أنظمة الربط (لحو موسى بوخاري، 2010)

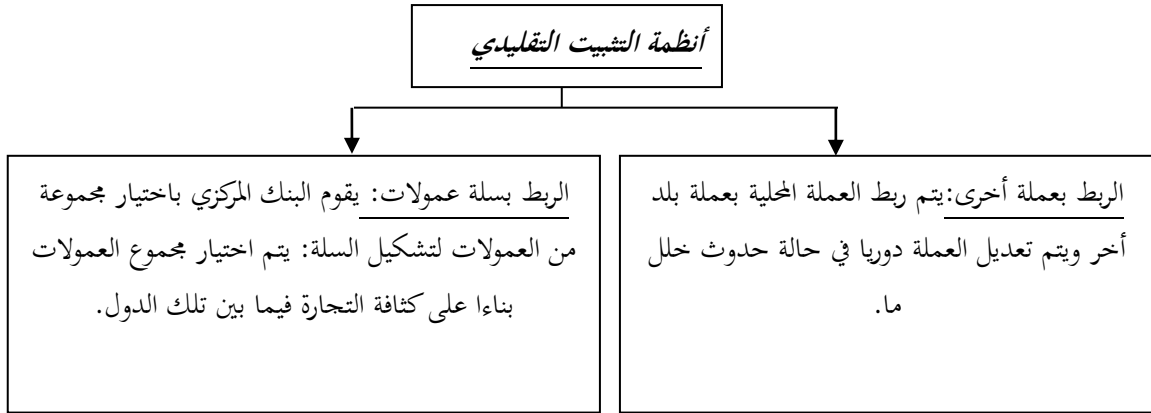
1.1.4.1 أنظمة الربط المحكم

الشكل رقم 01: عناصر نظام الربط المحكم



المصدر: لحو موسى بوخاري- سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدي مرجع سبق ذكره- ص143.
2.1.4.1 التثبيت التقليدي.

الشكل رقم02: عناصر نظام التثبيت التقليدي



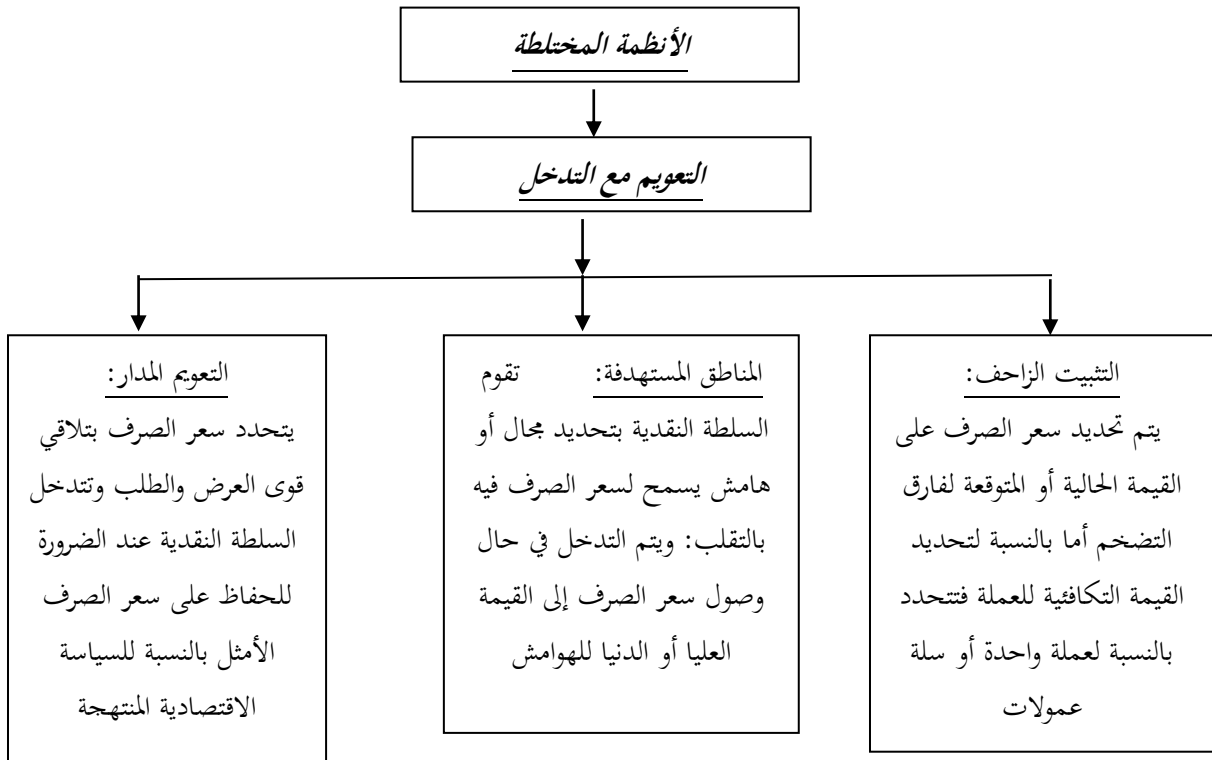
المصدر: لحو موسى بوخاري- سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدي مرجع سبق ذكره- ص143.

2.4.1 الأنظمة المختلطة: يتشكل نظام الصرف المختلط من نظام التثبيت التقليدي ونظام التعويم الحر فهو بين النظامين و يمكن تقسيم هذا النوع من أنظمة الصرف إلى

1.2.4.1 أنظمة التعويم مع التدخل: والتي بدورها تنقسم إلى أنظمة التعاونية، التثبيت الزاحف، المناطق

المستهدفة والتعويم المدار

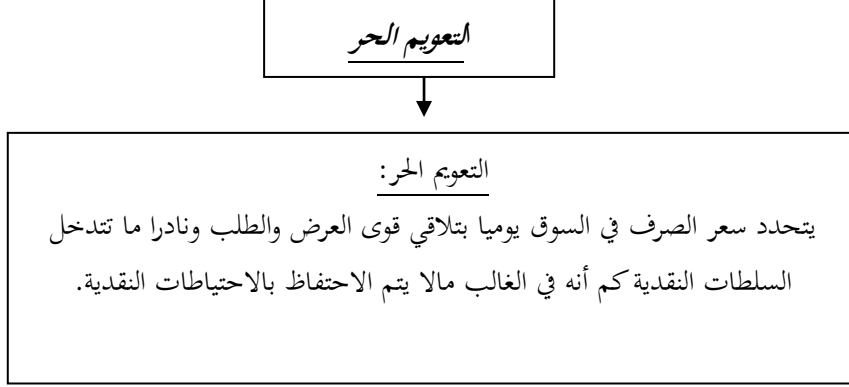
الشكل رقم03: عناصر نظام التعويم مع التدخل



المصدر: لحو موسى بوخاري- سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية مرجع سبق ذكره- ص143

3.4.1 الأنظمة المعمومة بصفة كلية: تتلخص في نظام التعويم الحر

الشكل رقم 04: عناصر نظام التعويم الحر



المصدر: لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية مرجع سبق ذكره، ص143.

5.1 تخفيض سعر الصرف اهدافه وانعكاساته

5.1.1 اهداف تخفيض سعر الصرف او "قيمة العملة المحلية":

لاشك ان عملية تخفيض للعملة بصفة متعمدة وليست تلقائية يكون الهدف منها امرا ايجابيا تسعى الدولة الى بلوغه ويكون بذلك اجراءاً وقائياً لتجنب مخاطر اقتصادية ويمكن اجمال اهداف هذا التخفيض في: محمد نبيل الشيمي
(2009_ <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>)

- زيادة الصادرات بحيث انخفاض سعر السلعة او الخدمة المصدرة ، وتزداد بذلك قدرتها على المنافسة في الاسواق الخارجية مقابل السلع المثيلة من دول اخرى.
- ارتفاع تكلفة الاستيراد بنسبة تخفيض قيمة العملة الوطنية ن ومن ثم يقل الانفاق على الواردات.
- الحد من تفاقم العجز في الميزان التجاري :حيث يتم اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة عند ارتفاع الأسعار ارتفاعا تضخميا وتكون للعملة سعرين سعر تحدده الدولة ،،، وسعر تحدده قوى العرض والطلب تجاهل هذه الظاهرة سيعرض الميزان التجاري الى عجز وفي سبيل الحد من تفاقم في العجز التجاري والحد من الخلل في اسعار الصرف وما يمكن ان يؤدي الى حدوث انهيار في النظام النقدي فان الدول تعمل على تخفيض قيمة عملتها الوطنية.
- وكنتيجة لتحقيق العنصرين السابقين : ونقصد بذلك ارتفاع سعر الواردات سيؤدي الى كبح عملية الاستيراد لانها جد مكلفة وتصل الى السوق الوطنية بسعر لا يسمح بالإقبال عليه وبالتالي العنصر الثاني الذي سيتحقق هو انخفاض العملة سيؤدي الى التوجه الى تشجيع التصدير وتدخل السلع المحلية الى الاسواق الأجنبية وبسعر منافسا هذا ما سيحقق ارباح يؤدي الى تدفق رؤوس الاموال بالعملة الصعبة مما يعزز الاقتصاد الوطني.

- "الحد من تصدير رؤوس الاموال نحو الخارج، وتشجيع جلبه الى الداخل، كم يهدف التخفيض ايضا الى معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني مما يشجع التوسع في الصناعات التصديرية." (بن طلحة صليحة ، معوشي بوعلام، 2018، ص119).

1. 5. 2. انعكاسات تخفيض العملة:

ان هذه العملية قد تكون مفيدة وهذا في حالة ما توفرت الشروط الاقتصادية التي تسمح بمرافقة وتدعيم هذه الاستراتيجية اما في حالة غيابها فإنها ستؤثر سلبا على الاقتصاد:

أ. الانعكاسات الايجابية

ان عملية تخفيض العملة لا يكون دوما ناجحا الا عند توفر شروط وتمثل في " قدرة العرض المحلي من السلع على الاستجابة للزيادة في الطلب على الصادرات مع تخفيض قيمة العملة. على سبيل المثال لا بد عند تخفيض قيمة العملة من التأكد من توافر طاقة إنتاجية فائضة تمكن الدولة من زيادة الإنتاج لمواجهة النمو في الطلب على الصادرات من السلع المحلية، وكذلك لمواجهة النمو في الطلب على السلع التي تنتج محليا، والذي سيصاحب ارتفاع أسعار الواردات من الخارج وتحول المقيمين نحو استهلاك السلع المحلية بدلا من المستوردة. معنى ذلك أنه إذا ما تمت عملية تخفيض قيمة العملة دون التأكد من قدرة جهاز العرض المحلي من السلع والخدمات على مواجهة الزيادة في الطلب عليه، فإن تخفيض قيمة العملة لن يؤدي إلى الآثار المتوقعة له على الميزان التجاري، ويطلق على السياسة الرامية لتحويل إنفاق المستهلكين من الإنفاق على الواردات إلى الإنفاق على السلع المحلية البديلة لها سياسات تحويل الإنفاق." (احمد السقا مارس 2011) . (<http://www.alet.com>) ووفقا لجامعة تورنتو الكندية" فان خفض قيمة سعر الصرف الرسمي يساعد في بعض الظروف على نقل طلب على سلع و خدمات محددة من الخارج الى الداخل لينعكس على الناتج المحلي

ويؤدي ارتفاع الطلب الداخلي تلقائيا إلى زيادة الإقبال على السلع المحلية، ما ينعكس على حاجة منتجي تلك السلع وموزعيها ومن يعملون ببيعها إلى توفير المزيد من الوظائف، ما يقلل البطالة ويقدم دفعة للسوق المحلي". (<https://www.alhurra.com/business/2020/12/20>)

ولكن ما يلاحظ هو ان هذه العواقب الايجابية تظهر في الفترة القصيرة حتى في الدول النامية، ولكن حتى تطول الى مدى اكبر فكما سبق الإشارة إلى ذلك هو لأبد من أن تكون هناك طاقة إنتاجية قوية تسمح بمواجهة الطلب الداخلي على المنتجات المحلية ومواجهة الطلب الخارجي أي التصدير لان زيادة الطلب على العرض من شأنه ان يؤدي الى الارتفاع الأسعار مما سينعكس سلبا على القدرة الشرائية التي تستدعي رفع الأجور.

ب. الانعكاسات السلبية:

كثيرا ما قادت عملية تخفيض العملة إلى انعكاسات اقتصادية واجتماعية ويمكن ذكر بعض مظاهرها فيما

يلي:

- تخفيض سعر الصرف في ظل اقتصاد هش وغير مهياً سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية، وهذا راجع أساسا الى استيراد المواد الأولية والنصف المصنعة والتي لا يوفرها اقتصاد البلد النامي،

مما يحتم استيرادها ولا تستطيع الدولة كبح ذلك رغم ارتفاع أسعارها وهذا بدوره يؤدي إلى غلاء المنتجات المحلية بحيث يتم تفضيل تصديرها لان عوامل الإنتاج المتاحة في البلد كالعالمية تكون رخيصة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية.

- تخفيض العملة قد يؤدي إلى هجرة العمالة الأجنبية المؤهلة بحثا عن أسواق أخرى لان أجورهم تكون جد متدنية بسبب انهيار العملة مقارنة بالعملات الرئيسية.
- "ومن المحتمل أن يتسبب خفض قيمة العملة بتأثيرات نفسية، تضعف ثقة المستثمرين باقتصاد البلد، وتؤثر سلبا على عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وفقا للبنك.(نفس المرجع السابق)

1. 5. 3. التلاعب بتخفيض العملة من طرف الدول المتقدمة:

إن فهمنا للنتيجة الايجابية لتخفيض العملة والتمثلة أساسا في تعزيز وتشجيع التصدير لأنه يسمح بالتوقع تنافسيا بالأسواق الخارجية هذا ما جعل العديد من الدول المتطورة وذات اقتصاد قوي تقوم بتخفيضات متتالية وغير مبررة وهذا ما قامت به الصين هذا ما اضطر بأمريكا الى كبح اكتساح أسواقها بالمنتجات الصينية من خلال الرفع من الرسوم الجمركية عليها ،

إضافة هناك ما يسمى "بقائمة المراقبة الأمريكية والتي تدرس فيه البلاد من خلال هذه القائمة ممارسات تلاعب الدول بالعملة من خلال خفضها، كما ترصد التدخلات في سوق العملة عموماً، وفوائض ميزان المعاملات الجارية الكبيرة عالمياً وفوائض التجارة الثنائية المرتفعة في تقرير نصف سنوي للكونجرس، إنها راجعت سياسات مجموعة موسعة من 21 شريكاً تجارياً رئيسياً للولايات المتحدة وخلصت إلى أن تسعة منهم يتطلبون اهتماماً وثيقاً بسبب ممارسات العملة، إذ كانت أيرلندا وإيطاليا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام هي الإضافات الجديدة لقائمة المراقبة، التي تشمل أيضاً الصين وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية.

المحور الثاني: علاقة سعر الصرف بالمتغيرات السياسية الكلية

تعتبر آلية سعر الصرف من الآليات المدمجة للسياسة النقدية يمكن للحكومات التحكم فيها من خلال الاحتكار عملية الصرف، التحكم في احتياطي العملات الصعبة لإدراج سياسة سعر صرف تراها السلطة النقدية والمالية للدولة ملائمة لوضع اقتصادي معين وبغض النظر عن تعمد الحكومات التحكم في سعر الصرف أم تركه لسياسة العرض والطلب فإن هذا الأخير يمكنه أن يؤثر بشكل مباشر في العديد من متغيرات السياسة الكلية

1.1. سعر الصرف ومعدلات النمو

يُنظر الاقتصاديين (Razin and Collins 1997, Johnson, Rajan and Subramanian 2007) على أن تثبيت قيمة العملة الوطنية عند مستوى مرتفع (RONALD McDONALD, 2007, p 76) يمكن أن يعود بأثر سلبي على نسب النمو الاقتصادي فانطلاقاً من بحث لـ (1992) Dollar حول العلاقة بين التوجه الخارجي ارتباطه بالنمو، يشير Dani RODRIK من خلال دراسة أجراها حول العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي أن العديد من الدلائل الإحصائية تشير إلى أن ارتفاع في قيمة سعر صرف ستؤدي إلى انخفاض أسعار عوامل الإنتاج بالنسبة للعمولات الأجنبية مما سيرفع من حجم الاستثمارات خصوصاً الاستثمارات الخارجية مما

سيتيح تخصيص أمثل للموارد المتاحة (DANI RODRIK, 2008, p365) ، بالتالي الزيادة في إنتاج السلع والخدمات إلا أن هذه الحالة تترافق واقتصاديات الدول النامية أما الدول الغنية فيمكن أن تتأثر نسب النمو فيها بشكل كبير إن انخفض سعر صرفها أما السبب فيرى Dani RODRIK أن انخفاض سعر صرف لإحدى الدول المتطورة سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع التجارية و الغير تجارية وبدوره سيرفع من تكاليف الإنتاج خصوصا بالنسبة للصناعات ذات التكاليف السلمية والتي ستؤثر بالسلب على مستويات النمو.

1.2 سعر الصرف والتضخم

إن التضخم هو الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية المتداولة في اقتصاد ما أمام ثبات أو حتى تراجع في كميات السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية معينة. حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محليا وبالرجوع لنظرية تعادل القوى الشرائية ومع افتراض أن نسب التضخم للعمولات الأجنبية حافظت على مستوى تضخم فإن قيمة العملة ستخضع أمام مثيلاتها بالخارج، وكما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة والتي سترتفع الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد، مما يؤثر سلبا على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، وفي المقابل يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر في التكاليف والأسعار وهذا ما يثبت العلاقة الوثيقة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار .

2.2 سعر الصرف وميزان التجاري:

الكثير من الدول تعتمد على سعر صرف منخفض لتشجيع صادراتها وتحسين وضعيتها ميزانها التجاري، أما السؤال المطروح هل التخفيض الاسمي لسعر الصرف سيؤدي لتخفيض حقيقي في سعر الصرف؟. بإعادة كتابة السجل التجاري بدلالة السلع المحلية نجد:

$$NX = X - \frac{E}{P} P^o$$

بافتراض تغير سعر الصرف دون التدخل في مستويات الأسعار الداخلية والخارجية، في حالة انخفاض سعر الصرف مع ثبات الكميات فإن تكلفة الاستيراد سترتفع على المدى القصير نتيجة ارتفاع الإنفاق عليها بفعل فارق الأسعار نتيجة انخفاض سعر صرفها أما على المدى المتوسط والطويل ونتيجة للتغير في سلوك المنتجين والمستهلكين بفعل فإن حجم الصادرات سيرتفع مستفيدا من انخفاض أسعار السلع عند التبادل الخارجي مما سيحسن من وضعيتها رصيد الميزان التجاري.

1.2.2 قيد مارشال- ليرنر

تقتض مارشال- ليرنر أن أي تخفيض حقيقي في سعر الصرف (بلقاسمالعباس، 2003، ص16) سيترافق مع ارتفاع حجم الصادرات من خلال:

أ. ارتفاع الصادرات مع زيادة تنافسية السلع الوطنية في الخارج

ب. انخفاض الواردات من السلع الأجنبية مع تزايد الطلب الداخلي على السلع المحلية نتيجة انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة.

ت. ارتفاع تكلفة الواردات.

تبنت العديد من الدول في العالم سياسة تخفيض المنظم لسعر الصرف، وتعد الصين (Aaron Mehrotra & José R. Sánchez,Fung, 2010, p19) أبرز تلك الدول فعند مقارنة العملة الوطنية للصين اليوان نجد أن سعر صرفها مقابل الدولار والعمولات الأساسية في التجارة الدولية منخفض بشكل كبير وهو ما يفسر ولو بشكل جزئي انخفاض أسعار السلع الصينية في الأسواق العالمية.

المحور الثالث: تطور سعر الصرف بالجزائر:

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها سعر الصرف إلى مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: 1963-1986:

إن الأسلوب الاشتراكي تطلب سعر صرف يتلاءم والسياسة الاقتصادية المنتهجة وتمثلت في سياسة الصرف الموجهة من خلال شكلين:

أ. نظام الربط بعملة واحدة 1964-1973: تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب، حيث كان سعر الصرف ثابت مقابل الفرنك الفرنسي وهو ما تقيدت به الجزائر باعتبارها عضو في صندوق النقد الدولي

ب. نظام الصرف بسلة عمولات 1974-1986: تحولت الجزائر لنظام الربط بسلة عمولات بعد إلغاء نظام بريتون وودز، حيث تم منح الدولار الأمريكي وزن كبير في السلة نظرا للمعاملات التجارية والمالية التي تجريها السلطة النقدية في الجزائر.

المرحلة الثانية: 1987-2012:

نظام الصرف بعد التحرير بعد أزمة تراجع أسعار البترول واختلال التوازنات في الاقتصاد الجزائري لجأت الحكومة إلى سياسة الصرف الايجابية أو التسيير الديناميكي للصرف من خلال العديد الأنظمة.

أ. سياسة الانزلاق التدريجي 1987- سبتمبر 1992: حيث تم تعديل سعر الصرف من خلال تخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة.

ب. سياسة التخفيض الصريح أكتوبر 1992- أوت 1994: تم تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 22 % بقرار من مجلس النقد والقرض، حسب الاتفاق المبرم بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.

ج. سياسة التسعير: سبتمبر 1994- 1995: يتم تحديد سعر الصرف من خلال آلية العرض والطلب على العمولات حيث تعقد جلسة يومية بمقر البنك المركزي تجمع ممثلي المصارف التجارية المعتمدة برئاسة البنك المركزي.

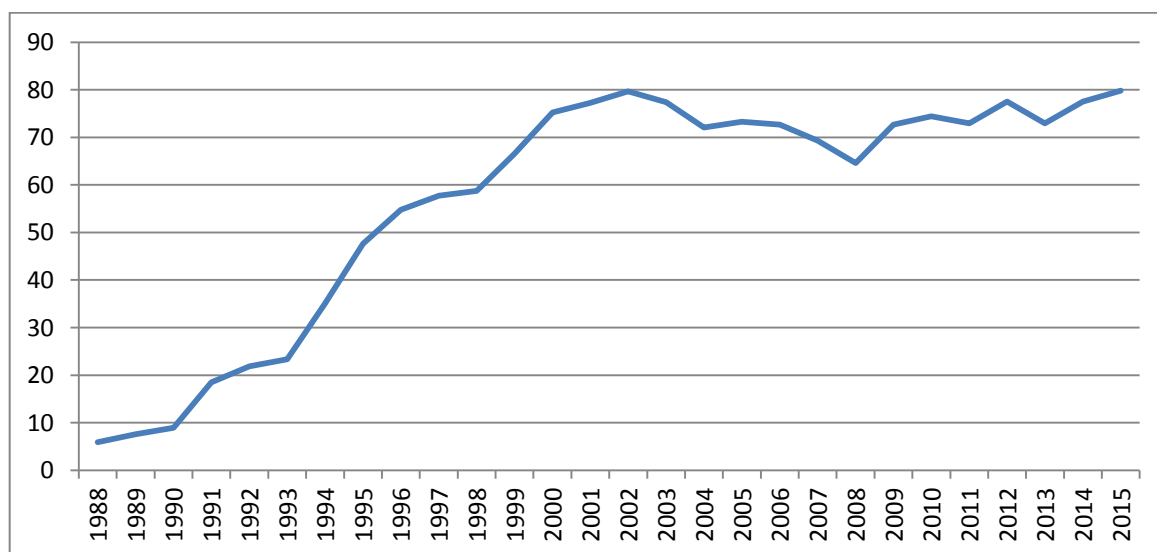
سياسة التعويم المدار لسعر الصرف منذ 1995: يتم إنشاء سوق الصرف ما بين المصارف نتيجة اتفاق القرض الموسع حيث تلتزم سلطة النقد بإنشاء سوق للصرف والتي أقيمت وبدأ العمل فيها مع مطلع سنة 1996، عرف سعر الصرف الحقيقي ارتفاع بنسبة 20% بين 1995-1998 لتراجع بنسبة 13% ما بين 1998 و 2001 بسبب تراجع الدولار أمام اليورو في نهاية 2003 قام البنك المركزي بإعادة سعر الصرف الفعلي لمستواه قبل 2002، (79.683 دينار للدولار)

الجدول 01: أسعار الصرف 1 دولار (\$) مقابل الدينار الجزائري (DZD) في الفترة 1970-2012.

السنة	DZD/USD1	1996	54,75	2011	72,94
1988	5,91	2000	75,26	2012	77,54
1989	7,61	2001	77,22	2013	79,38
1990	8,96	2002	79,68	2014	80,56
1991	18,47	2003	77,39	2015	94,38
1992	21,84	2004	72,06		
1993	23,35	2005	73,28		
1994	35,06	2006	72,65		
1995	47,66	2007	69,29		
1997	57,71	2008	64,58		
1998	58,74	2009	72,65		
1999	66,57	2010	74,39		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

الشكل رقم 05: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في الفترة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول أعلاه

من خلال الشكل والجدول الموضحان أعلاه نلاحظ أن سعر صرف الدينار عرف تراجعاً كبيراً أمام الدولار الأمريكي منذ أزمة التوازنات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أواخر الثمانينات نتيجة التراجع الحاد في أسعار البترول، إلا أن فترة التسعينات تصاحبت مع أكبر انخفاض للعملة الوطنية نتيجة لاتفاقية Stand-by التي أبرمت مع صندوق النقد الدولي والتي كان من بين أهم شروطها التخفيض التدريجي للعملة الوطنية وبالفعل فقد تم القيام بالعديد من التخفيضات الرسمية للعملة الوطنية الدينار كان أبرزها التخفيض الذي أجراه مجلس النقد والصراف في 30 سبتمبر 1991 حيث فقد الدينار أكثر من 22% من قيمته الاسمية ثم التخفيض الثاني في 10 أبريل 1994 حيث فقد الدينار 40.17% من قيمته الاسمية فبعدما كان الواحد دولار في حدود 10 دنانير أوائل التسعينات أصبح الواحد دولار يعادل 70 دينار مع مطلع الألفية. ويمكن ان نبين نسب التخفيض التي عرفها سعر الصرف الدينار كما يلي:

"تم تخفيض الدينار بنسبة قدرها 70% خلال 03 اشهر الاولى بين نهاية 1990 ومارس 1991 لينتقل سعر صرف الدولار من 12,20 دينار جزائري الى 17,76 دينار جزائري ، وتم اقرار تخفيض الدينار بنسبة 22% ابتداء من 30/09/1991 وفقا لاتفاق الاستعداد الائتماني الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي هكذا اصبح سعر الصرف 21,83 دينار مقابل واحد دولار سنة 1992 تم 24,10 دينار في سنة 1993 .
التخفيض الاخر بنسبة 7,3% في مارس 1994 وهذا بطلب من السلطات العمومية طبقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي وفي الشهر الموالي افريل تم التخفيض بنسبة 40,17% وما يلاحظ هو ان الفترة بين 2000 و2013 شهد سعر الصرف استقرارا ر بين 71.15 دينار و75,34 دينار اي بمعدل تغير بنسبة 5% والسنوات 2010 2011 2012 2013 عرف سعر صرف شبه استقرار ". (عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة المالية 2016 ص 13).

4- اثر انخفاض سعر صرف الدينار على تنافسية الإنتاج الوطني

قبل التطرق للأثر المباشر لسياسة تخفيض العملة الوطنية على تنافسية الإنتاج الوطني لابد من معرفة ماهية التنافسية على صعيد المبادلات الخارجية عموما التنافسية التجارية للدولة هي قدرة المنتج المحلي الصنع على اكتساب أسواق جديدة على المستوى الداخلي (الوطني) أو الخارجي (دولي) من خلال تطبيق مزيج تسويقي مناسب. يمثل عنصر السعر أهم عناصر المزيج التسويقي التي يتم التركيز عليها عند التنافس، حيث يعطي هذا الأخير أفضلية عند انخفاض سعره مقارنة مع أسعار باقي منتجات الدول المنافسة في نفس السياق تسعى الدولة الجزائرية لإعطاء ميزة تنافسية لمنتجاتها في الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء من خلال تطبيق سعر صرف منخفض مما سيخفض من أسعار المنتج الجزائري فقد عرف سعر صرف الدينار لجزائري تراجعا كبيرا في السنوات العشر الأخير نتيجة التخفيضات التي أجراها مجلس النقد والصراف على العملة الوطنية، حيث رأت الهيئة أن تخفيض العملة الوطنية يمكن أن يعطي أفضلية للمنتج الوطني في ظل السياسة التي تعتمدها الحكومة والرامية إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الفعلي للاقتصاد الصناعي بحيث أن التخفيض المباشر لسعر صرف العملة الوطنية سيساعد بشكل كبير في التخفيف من المنافسة الشديدة للمنتج المحلي من قبل المنتجات

المستوردة حيث أضحت السوق الوطنية والتي أضحت سوق تصريف للمنتجات المستوردة وبالأخص من جمهورية الصين الشعبية. تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مؤشر مهم لمعرفة مدى تنافسية المنتج الوطني في الأسواق العالمية وهي أيضا من بين الأهداف المسطرة للسلطة النقدية والتي تسعى لتعظيمها من وراء التخفيضات المتتالية لسعر صرف الدينار.

وبالفعل ساهمت عملية تخفيض العملة بشكل متتابع مع بداية التسعينات الى كبح عملية الاستيراد و زيادة حجم الصادرات حيث من المنطق ان يزداد الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية بسبب سعرها المنخفض الناجم عن انخفاض العملة والذي سيقبل من تكاليف انتاجها حيث: " عرف تخفيض في عجز الميزان التجاري الجزائري بمقدار 521 مليون دولار سنة 2015 مقابل 864 مليون دولار سنة 2014 وسجلت الصادرات ارتفاعا سنة 1995 بنسبة 21 % مقارنة بسنة 1994...ومن جهة أخرى نلاحظ ان تخفيض العملة ساهم في ارتفاع التضخم من 10 % بين 1984 – 1988 الى 25 % بين سنتي 1990 و1991 والى 30 % سنة 1995 وادى ذلك الى زيادة في ارتفاع أسعار المواد الاساسية بنسبة تتراوح بين 25 % الى 100 %". (مبارك بوعشة 1999 ص 85/ 89) وبالفعل وبالرجوع إلى إحصائيات الجمارك الجزائرية نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات عرفت وتيرة تصاعدية في سنوات الأخيرة فقد تضاعفت بمقدار 300% منذ سنة 2000 لسنة 2011

الجدول رقم 02: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من الفترة 2000-2012.

السنة	الصادرات خ. م (مليون دولار)	النسبة من إجمالي الصادرات	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري خ.م (مليون دولار)	سعر صرف \$ 1 مقابل DZD
2000	623	3,18	9173	-8550	75,26
2001	684	3,40	9940	-9256	77,22
2002	734	3,80	12009	-11275	79,68
2003	664	2,80	13534	-12870	77,39
2004	788	2,50	18308	-17520	72,06
2005	1 099	2,44	20 048	-18949	73,28
2006	1 158	2,12	21 456	-20298	72,65
2007	980	1,62	27 631	-26651	69,29
2008	1400	1,78	39 479	-38079	64,58
2009	770	1,72	39 294	-38524	72,65
2010	0969	1,70	40 473	-39504	74,39
2011	1227	1,68	47 247	-45185	72,94
2012	1153	1,61	51570	-45428	77,54
2013	1051	1,62	54990	-53939	79,38

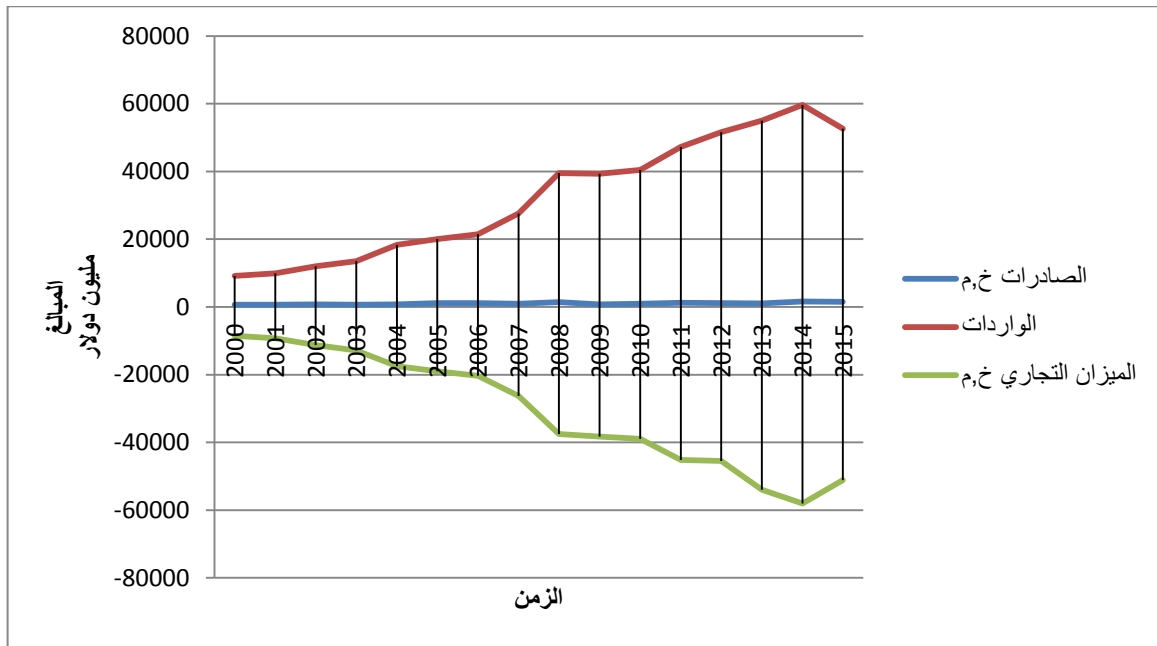
2014	1634	2.72	59670	-58036	80,56
2015	1480	4.25	52650		94,38

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات: - جمارك الجزائرية CNIS.

- البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تبقى ضعيفة بشكل كبير حتى وان عرفت منحى تصاعدي في العشر سنوات لأخيرة غير أن هذه الزيادة غير مرتبطة بشكل كامل بسعر صرف العملة المنخفض فبالإضافة إلى التحسن الكبير في عائدات البترول انعكس بشكل الملحوظ على الوضع المالي للبلاد التي انتهجت الحكومة فيها سياسة دعم كبير للنشاطات المنتجة خصوصا في القطاع الصناعي والخدمات كما أن سياسة الصرف المنتهجة من قبل السلطات النقدية بالجزائر لا ترقى للمخاطر التي تتجر عن تخفيض الدينار لمستويات كبيرة. مع واردات ضخمة متزايدة سنويا بشكل مضطرب فان آلية الصرف المنخفض للعملة الوطنية ستزيد من تكاليف الاستيراد على السلطات الحكومية خصوصا لما يتعلق الأمر بالواردات التي لا يمكن الاستغناء عنها كمواد الغذائية (القمح، الحليب، الحبوب الجافة...) مثلا والتي تكون في الغالب مدعومة حكوميا.

الشكل 07: تطور المعاملات التجارية مع الخارج خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات الجمارك الجزائرية

وكخلاصة يمكن التأكد من خلال تحليل الميزان التجاري من جانب الصادرات خارج المحروقات والواردات الجزائرية من السلع أن التيار المدافع على تخفيض العملة الوطنية لتشجيع الصادرات غير واقعي في الحالة الجزائرية ففي ظل اقتصاد ريعي تفوق واردات البترول فيه نسبة 97 % يبقى هذا الطرح ضعيف والدليل أن الزيادة في الصادرات خارج المحروقات لا يرقى للتخفيض الكبير في قيمة العملة الوطنية مع الآثار البالغة لهذا التخفيض المستمر في ظل ارتفاع الواردات الجزائرية والعجز الهائل في ميزان المدفوعات.

الخاتمة:

بعد إلقاء الضوء على وضعية التجارة الجزائرية ، من خلال تحديد واقع الإنتاج الجزائري خارج المحروقات ومدى تنافسيته في السوق العالمية، من خلال تطوره في صورة الصادرات خارج المحروقات، كونها الآلية المثلى التي يمكن من خلالها أن نرى حقيقة الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال مرتبط بشكل كلي بالريع البترولي. اتضح أن سعر الصرف يبقى آلية محدودة الفعالية عند تعطل الآلية الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ، وعليه وانطلاقا مما سبق يمكننا ان نؤكد الفرضية الأولى وهي أن لجوء الجزائر بداية من التسعينيات في عملية تخفيض عملتها لم يكن طواعية ، و لكن كان ذلك من إملاءات صندوق النقد الدولي ، بغية تشجيع وتحريك الإنتاج المحلي، وإيقاف نزيف استغلال العملة الصعبة في عملية الاستيراد والذي كان يمنح للمستوردين بسعر رسمي بعيد عن السعر الحقيقي في السوق الموازية.

أما ما يتعلق بالفرضية الثانية والتي مفادها أن الدول تستخدم تخفيض للعملة كإستراتيجية لتنويع وتشجيع صادراتها وكبح عمليات الاستيراد، فإن الدراسة بيّنت أن عملية تخفيض العملة ،غالبا ما تستفيد منه الدول المتطورة والقادرة على تلبية الطلب المحلي اي : تملك قاعدة إنتاجية تسمح بالاستغناء عن عملية الاستيراد ، ومن جهة أخرى فإن صادراتها ستكون أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية وهذا ما قامت به الصين مما سبب مشاكل للاقتصاد الأمريكي مما جعل امريكا تضع قائمة للعديد من الدول التي تتلاعب بتخفيض العملة ويجب ان تكون محل رقابة. و هذا ما جعلنا نخرج بجملة من الاقتراحات:

⇐ ضرورة إخضاع سعر الصرف لعامل العرض والطلب، وتجنب تخفيض العملة الوطنية في الوضع الاقتصادي الراهن والذي لا يزال فيه الإنتاج الجزائري بعيدا عن تحقيق الاستقلالية الكاملة من حيث: عمليات المناولة الصناعية حيث تعتمد الصناعة الجزائرية بشكل كبير على الواردات لتموين العملية الإنتاجية من حيث الموارد الأولية نصف المصنعة أو المصنعة التي تدخل في صناعة منتج ثاني على الواردات والتي سترتفع تكاليفها في حالة التخفيض الكبير للعملة الوطنية، مما سيضعف من تنافسية المخرج النهائي الجزائري بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات بالدرجة الأولى.

⇐ استغلال فرصة الاستقلالية المالية وانخفاض المديونية الداخلية والخارجية على حد سواء، و التي تعيشها الجزائر لتخلص من بنود اتفاقية ستاند باي مع صندوق النقد الدولي ما سيسمح لها بتمرير سياسات صرف ملائمة للوضع الاقتصادي.

⇐ ضرورة البحث عن آليات أخرى لدعم الإنتاج الوطني من خلال الدعم الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشطة خصوصا في المجال الصناعي، من خلال وضع استراتيجيات واضحة المعالم بأهداف على المدى القصير والمتوسط في إطار عجلة صناعية متكاملة بدل الحلول النقدية ذات الأثر الاسمي على الاقتصاد الفعلي.

المراجع:

رضا عبد السلام (2007)، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

بلقاسم العباس (2003) سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد23.

عبد المجيد قدي (2004)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر .

لحو موسى بوخاري (2010)، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية لنشر والتوزيع، بيروت.

بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح مجلة دراسات اقتصادية المجلد 18 العدد 01 مركز البصيرة 2018.

عبد الوهاب دادن، زاوية رشيدة تخفيض قيمة العملة بين اشكالية التوازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، دراسة حالة الجزائر(1990-2013) مجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية2016 .

مبارك بوعشة، السياسة النقدية واثار تخفيض العملة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12 مركز البصيرة1999

المعهد العربي للتخطيط سلسلة جسر التنمية تاريخ الاطلاع بلقاسم العباس 2003 عبر الرابط:

<http://www.arab-api.org/images/publication/p04>

Richard K.Lyons (2005) , The Microstructure Approach to Exchange Rates-The MIT Press Cambridge

RONALD McDONALD (2007), Exchange rate economics theory and evidence,2nd edition by Routledge.

DANI RODRIK (2008), The Real Exchange Rate and Economic Growth,Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Harvard University.

Aaron Mehrotra & José R. Sánchez,Fung (2010), China's monetary policy and the exchange rate, Working Paper 2010-19 Federal Reserve Bank OF SAN FRANCISCO.